

## أثر التدقيق القضائي في الحد من مملسات المحاسبة الإبداعية في القوائم

### المالية في البنوك التجارية الأردنية

د. خالد احمد عيسى العلوان<sup>1</sup>

جامعة البلقاء التطبيقية - الأردن

#### المقدمة:

من الملاحظ حديثاً وجود خلاف وجدل حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في حصول المشكلات والأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات التي اثرت على موثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معدّيها وعدالة المدققين فيها، فقد اتجهت الدراسات إلى تأسيس علاقة بين التدقيق القضائي وبين صحة المعلومات التي تحويها القوائم المالية المنشورة بسبب التلاعب باستعمال طرق وأساليب غش وخداع متنوعة وهو ما اتفق على تسميته بالمحاسبة الإبداعية، التي تؤدي بمجمّلها إلى زيادة الفجوة بين ما يتوقعه مستعملي القوائم المالية وبين جودة الإبلاغ المالي.

#### مشكلة البحث:

نتيجة للقصور في الإجراءات التي تتم بالتدقيق الخارجية في اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبي في وجود تواطؤ بين مدققي الحسابات ومرتكبي هذه الممارسات والناجمة عن تزايد حالات الفساد، واتساع فجوة التوقعات بشكل غير مسبوق، وفشل عملية التدقيق الخارجية وغيرها، جعلت من التدقيق القضائي مطلباً من المطالب الضرورية للأطراف كافة؛ للمحافظة على مصالحها بالكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة لأداء المحاسبين ومدققي الحسابات.

#### أسئلة البحث:

اهم الاسئلة التي يثيرها البحث وتتم معالجتها في البحث:

1 - دكتوراه في المحاسبة - محاسب دولي عربي معتمد، العمل الحالي: مساعد المدير المالي في جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن) ومحاضر في

كلية الاعمال وكلية السلط للعلوم الانسانية.

السؤال الأول: هل يوجد أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر للصفات التي يجب توافرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

**أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الأساس للبحث في محاولة معرفة أثر التدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توافرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

**أهمية البحث:**

**أولاً: الأهمية النظرية:**

تأتي هذه الأهمية من كونها تساعد في إثارة الوعي المهني والأكاديمي بضرورة الاهتمام بدراسة التدقيق القضائي وتحقيق إدراك وفهم أكبر لها، وبيان دورها في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية الذي من شأنه إعداد محاسب مبدع قادر على تحقيق الإبداع المحاسبي مثل: استعمال طرق وأساليب وإجراءات ومفاهيم ومعايير ونظريات غير مألوفة لتفسير وتحليل وحل المشاكل المحاسبية المختلفة وليس استعمالها للتضليل، وهذا سيؤثر إيجاباً على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية وأكثر فائدة لمستعملها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

**ثانياً: الأهمية العملية:**

تأتي هذه الأهمية من إمكانية إفادة البنوك التجارية الأردنية المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها على الاستعانة في التدقيق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، ويتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة المدققين والمحاسبين

القانونيين والمستشارين الماليين العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة في البنوك التجارية الأردنية بتعريفهم بأهمية التدقيق القضائي؛ للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

### منهج البحث:

يعتمد الباحث في بحثه على منهج يوضح فيه البحث إلى إلقاء الضوء على أثر التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بوساطة دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية، وما يترتب على ذلك من دعم مساهمتها في تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة هذه البنوك لأنشطتها، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تعزيز كفاءة وفاعلية التدقيق القضائي في هذه البنوك، ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها، لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية هذا النوع من التدقيق

**الكلمات المفتاحية:** التدقيق - القضائي - المحاسبة - الإبداعية - القوائم المالية.

## **The Impact of Judicial Audit to Reduce the Practices of Creative Accounting on the Financial Statements Jordanian Commercial Banks**

**Dr. Khaled Alwan**

### **Abstract**

The aim of this research is to identify the impact of judicial audit to reduce the practices of creative accounting on the financial statement at Jordanian commercial banks. The research is considered field research in which the researcher followed the descriptive analytical method. The research community included all Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. As for the sample, it consisted of (75) respondents from financial advisors, members of audit committees, internal auditors and financial managers working in these banks. The research found that there is an effect of judicial scrutiny in limiting creative accounting practices in the financial statements issued by Jordanian commercial banks. And that the responses of the study sample were high, and it was found that the judicial audit contributes to making accounting information suitable for the various parties and limits creative accounting practices. The research recommended that Jordanian commercial banks should adhere to the requirements of exercising judicial auditing for their role in limiting creative accounting practices in their financial statements.

**Keywords:** Judicial Audit, Creative Accounting, Financial Statements, Jordanian Commercial Banks

## مقدمة

لقد شهد العقدين الماضيين من الألفية الثالثة خلاف وجدل واسع حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في حصول المشكلات والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات، تحديداً بعد الانهيار الذي أصاب بعضاً من كبريات الشركات مثل شركة إنرون Enron، وشركة وورد كم World com، حيث تبع هذه الانهيارات طرح المستفيدين من القوائم المالية عدد من الاستفسارات حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في حدوث هذه المشكلات والأزمات المالية.

ولعل من أبرز الاستفسارات تلك المتعلقة بمهنة المحاسبة والتدقيق وبأسباب الإخفاق في التعرف واكتشاف الأساليب التي ترتبت على إخفاء مديري الشركات للحقائق والأحداث المالية السلبية واستغلال المعايير الدولية، إذ أدت ممارسات التلاعب من قبل هؤلاء المدراء في فشل شركة التدقيق آرثر أندرسون Arthur Andersen في اكتشاف الأخطاء ومعرفة حالات الغش والتلاعب التي حدثت بهذه الشركات سواء ما كان منها بقصد أو بدون قصد حيث أن شركة التدقيق شهدت بعدالة القوائم والتقارير المالية وأكدت أنه تم إعدادها وفق المعايير الدولية، بدون النظر إلى ما إذا كانت تعطي بالفعل صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة التي يتم مراجعة حساباتها، الأمر الذي كان له انعكاس على طريقة وأسلوب إعداد التقارير والقوائم المالية ونجم عنها زعزعة ثقة المستفيدين من تلك القوائم.

إن المتتبع للأسباب التي أدت إلى حدوث تلك المشكلات والإخفاقات يلاحظ أن أغلبها يعود إلى غياب التدقيق القضائي وعدم الاستعانة بها للكشف عن حالات الفساد الإداري والمحاسبي بشكل عام والفساد المالي بشكل خاص، وما يرافقه من عدم امتلاك الإدارة للمقدرة الكافية على القيام بدورها وواجبها في المتابعة والرقابة على العمليات المالية مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يعود في احد جوانبه الهامة إلى دور مدققي الحسابات وتأكيدهم على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تم إعدادها بشكل

دقيق وصحيح، وذلك على خلاف الحقيقة التي رافقها ضياع حقوق المستثمرين والملاك وأصحاب المصالح وفقدان ثقة هؤلاء بعدالة وصحة هذه القوائم.

وفي سياق العديد من الأزمات والفضائح المالية التي أحدثت بموثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معديها وعدالة المدققين عليها، فقد اتجهت العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس علاقة بين التدقيق القضائي وبين صحة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تقوم بإعدادها تلك الشركات، والتي تعدّ المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يقتضي - بأن تحتوي تلك البيانات المالية على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجلها.

وقد ظهرت عمليات التضليل والتلاعب بأشكال مختلفة وفنون جديدة وهو اتفق على تسميته بالمحاسبة الإبداعية، التي تؤدي بمجملها إلى زيادة الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية وبين جودة الإبلاغ المالي، نظراً للأثر السلبي الذي تلعبه هذه الأساليب في تشويه بنود ما تصوره القوائم المالية من معلومات تعكس المركز المالي لمنظمة الأعمال في فترة زمنية معينة.

وينطوي مفهوم المحاسبة الإبداعية على استغلال المحاسبين المتمرسين لمعرفتهم بالقوانين والمبادئ والسياسات المحاسبية المعمول بها، لتقديم حلول لمشاكل قائمة أو محتملة تهدف إلى معالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات بطريقة تكسب القوائم المالية قيمة مخالفة ومغايرة للواقع الفعلي لها، وبالتالي تحقيق أهداف مشروعة أو غير مشروعة تعتمد في إكتساب شرعيتها على نية معد القوائم المالية.

يتم التلاعب باستخدام طرق وأساليب غش وخداع متنوعة، وتتم محاسبة مرتكبيها، وإذا ما تم اكتشافها، من منطلق أن تلك الطرق كانت تتم وبشكل رئيس بواسطة قيام المتلاعب بمخالفة السياسات المحاسبية، والإفصاح عن الأمور على غير حقيقتها والتي جاءت مع تطور أساليب إعداد القوائم المالية المضللة والتي أتت كنتيجة للتراكم المعرفي والعملي للقائمين عليها من محاسبين ومدراء ماليين ومدققين، إزدادات

أهمية تطوير دور ومسؤولية مدقق الحسابات في التقرير عن مثل هذه الممارسات، والتي تبلورت بزيادة موجة الدعاوى القضائي والقضايا المتعلقة بانحياز الشركات العملاقة.

يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على أثر التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية، وما يترتب على ذلك من دعم مساهمتها في تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة هذه البنوك لأنشطتها، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تعزيز كفاءة وفاعلية التدقيق القضائي في هذه البنوك، ومهارات وقدرات القائمين بتنفيذها، لتوفير الضمان الكافي لإقناع الإدارة بأهمية وفاعلية هذا النوع من التدقيق.

### مشكلة البحث

نتيجة للقصور في الإجراءات التي تتم من خلال التدقيق الخارجي في اكتشاف أساليب التلاعب المحاسبي في وجود تواطؤ بين مدققي الحسابات ومرتكبي هذه الممارسات والناجمة عن تزايد حالات الفساد، واتساع فجوة التوقعات بشكل غير مسبوق، وفشل عملية التدقيق الخارجية وغيرها، جعلت من التدقيق القضائي مطلباً من المطالب الضرورية لكافة الأطراف للمحافظة على مصالحها من خلال الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة لأداء المحاسبين ومدققي الحسابات.

لذلك سعى الباحث الى دراسة اثر التلاعب بالقوائم المالية من خلال المحاسبة

### الابداعية ودور التدقيق القضائي في الحد من هذه الظاهرة

وتتمحور مشكلة الدراسة حول ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كظاهرة تؤثر على مصالح ذوي العلاقة والمساهمين والملاك، وتؤدي أيضاً إلى انهيار المنظمة والاقتصاديات ككل، فالتدقيق القضائي تؤدي دوراً كبيراً وحاسماً في مواجهة طرق وأساليب هذه الممارسات والحد منها، وكيف يمكن تحسين وتعزيز هذا الدور من اجل منع حصول مثل هذه الظواهر السلبية في المحاسبة واكتشافها بحال حدوثها. لذلك فان هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: هل يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي،

الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي على النحو الآتي:

السؤال الأول: هل يوجد أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟  
السؤال الثاني: هل يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟  
السؤال الثالث: هل يوجد أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية؟

### هدف البحث

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في محاولة معرفة أثر التدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

### أهمية البحث

**أولاً: الأهمية النظرية:** تأتي هذه الأهمية من كونها تساعد في إثارة الوعي المهني والأكاديمي بضرورة الاهتمام بدراسة التدقيق القضائي وتحقيق إدراك وفهم أكبر لها، وبيان دورها في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية الذي من شأنه إعداد محاسب مبدع قادر على تحقيق الإبداع المحاسبي مثل استخدام طرق وأساليب وإجراءات ومفاهيم ومعايير ونظريات غير مألوفة لتفسير وتحليل وحل المشاكل المحاسبية المختلفة وليس استخدامها للتضليل وهذا سيؤثر إيجابياً على كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية وأكثر فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

**ثانياً: الأهمية العملية:** تأتي هذه الأهمية من إمكانية استفادة البنوك التجارية الأردنية المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها على الاستعانة في التدقيق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، كما يتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة

المدققين والمحاسبين القانونيين والمستشارين الماليين العاملين في مجال التدقيق والمحاسبة في البنوك التجارية الأردنية من خلال تعرّفهم بأهمية التدقيق القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

### فرضيات البحث

**الفرضية الرئيسية:** لا يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

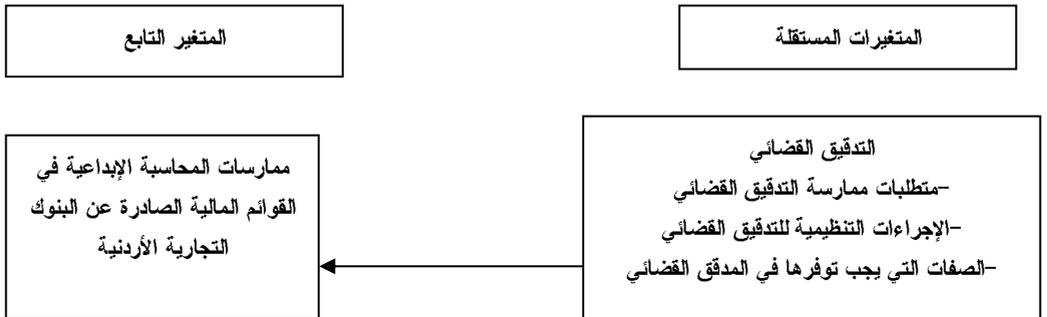
**الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

**الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

### متغيرات البحث وطريقة قياسها

تم قياس متغيرات الدراسة من خلال تصميم النموذج الخاص بها. والشكل التالي (1) يوضح ذلك:



الشكل (1): نموذج البحث

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات الآتية:

### أولاً: المتغيرات المستقلة:

- متطلبات ممارسة التدقيق القضائي: دراسة خليل (2017).
- الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي: دراسة محمد، (2018).
- الصفات التي يجب توفرها في المراجع القضائي: دراسة خليل (2017).
- ثانياً: المتغير التابع: دراسة (Matarenh 2015).

### تعريف المصطلحات

**التدقيق القضائي:** هي مجال من المجالات المحاسبية التي تقوم بالأساس على معرفة متكاملة بكافة مرتكزات وأساسيات ومبادئ المحاسبة والتدقيق، وتستند أيضاً على مهارة البحث والتقصي- والتحري في ضوء امتلاك معرفة بالجوانب القضائية، وهي تركز على القيام بالتأكد وفحص بيانات الماضي من اجل استشراف ما قد يحصل في المستقبل وذلك بالنسبة لزيادة الحاجة إلى هذا النوع من التدقيق عند وجود الشكوك المهنية والدعوى القضائي التي تستدعي إبداء الرأي المهني المحايد والمستقل ومن ثم إعداد التقرير الذي يساعد على قبول وتأييد الدعوى القضائي ومساعدة المحكمة وتنويرها نحو بيان وإظهار الحق وتحقيق العدالة (السيبي، 2016، ص 33).

**المحاسبة الإبداعية:** هي عملية من عمليات التلاعب التي يمارسها المحاسبون للتغيير في القيم المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية، متضمنة الخيار النفعي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة تجاه إدارة الأرباح والمكاسب أو تمهيد وتلطيف صورة الدخل ( Matarenh 2015 p: 14).

**القوائم المالية:** وتتضمن التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للمشروع في نهاية الفترة المالية، وتشمل على أربعة قوائم رئيسية هي: قائمة المركز المالي العمومية ( قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل (نتيجة الأعمال)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق المساهمين (أبو نصار والخلايلة، 2017، ص 33-35).

## التدقيق القضائي (المفهوم والأهمية)

ينظر إلى التدقيق القضائي على أنه أحد المهن المتعددة المهارات والخبرات، فهو يتضمن إلى جانب الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق امتلاك المدقق للخبرة القانونية الكافية التي تجعله قادراً على القيام بأداء هذه المهنة بشكل سليم، وبالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومنفصل للتدقيق القضائي، إلا أن الكثير من الدراسات قامت بتوضيح هذا المفهوم على أنه استخدام المدقق للمعرفة المحاسبية والتدقيقية مع امتلاكه المهارات والقدرات على القيام بالتحقيق للمساعدة في حل القضايا القانونية المختلفة (Bressler 2010 p: 3)

ويعرف التدقيق القضائي بأنه تلك العملية التي يتم من خلالها التأكد والتحقق من أن المعاملات والوثائق المتعلقة بقضية معينة تكون سليمة قانونياً وتكون بطريقة توفر درجة من المصدقية لكافة الأطراف المعنية بالقضية، إذ تتطلب في بعض الأحيان توافر شهادة الخبراء الماليين وتتطلب أيضاً أن يكون العاملين في التدقيق القضائي موظفون أو محامين لديهم خبرة بالقانون (جميل، 2012، ص 22).

ويمكن القول، أن التدقيق القضائي عملية يتم من خلالها التحقق من المعاملات المالية من الناحيتين المحاسبية والقانونية، ولكنها تختلفان من ناحية القائمين على تلك المعاملات والعمليات التدقيقية التي تتطلب أن يكون هؤلاء المدققين مؤهلين للعمل ويمتلكون المعرفة العلمية والمهارات اللازمة للتعامل مع مختلف أنواع القضايا القانونية. وبناءً على ذلك يمكن تحديد مفهوم المدقق القضائي بأنه ذلك الشخص القادر على القيام بإجراء عمليات الفحص والتحقق والتقييم للبيانات المالية من خلال استخدام قدراته المعرفية والعلمية والمهارية والسلوكية التي تساعده على اكتشاف ومعرفة التصرفات غير القانونية التي قد تكون غير ظاهرة في القوائم المالية.

ويشير (Popoola et al. 2014) إلى أن العديد من الدراسات تناولت المواضيع المتعلقة بالمحاسبة القضائية مع التدقيق القضائي، فالمحاسب القضائي يقوم بالتأكد من صحة السجلات المحاسبية، في حين أن المدقق القضائي يكون دوره أكثر

شمولا فبالإضافة إلى قيامه بالتأكد من صحة السجلات المحاسبية، فإنه يقوم بالتفكير بشكل عميق في البيانات والمعلومات المالية مثل قيامه بالتحقق من تسجيل الشركة في السجل التجاري، وقيامه بالتعرف على مدى موثوقية الوثائق والسجلات التي تدعم مسار عملية التدقيق، فضلا عن بحثه عن ثقافة المنظمة وقيمها التي تؤثر على سلوكيات الأفراد العاملين فيها.

وتتجلى أهمية وجود المدقق القضائي من توافر قدرات لديه في دمج معارفه المحاسبية والتدقيقية مع مواقفه العقلية الايجابية التي تظهر عند التعامل مع القضايا القانونية وقدرته على حلها وتحديد المقاصد الحقيقية التي تقف وراء المعاملات المالية من الناحية المحاسبية والقانونية التي تتناول في مفهومها ثلاث أبعاد أو جهات نظر حسب ما أشار إلى ذلك كل من (Stanbury et al. 2010 p: 5)، وهذه الأبعاد أو جهات النظر هي:

- 1- **وجهة نظر مدقق الحسابات:** وتتناول تطبيق الأساليب والإجراءات والتقنيات التي تجعل عملية قادرة على التعامل مع الجوانب القانونية والتي تستوجب امتلاك المدقق القضائي قدرات ومهارات تدمج بين التحقيق والمحاسبة وتدقيق الحسابات.
- 2- **وجهة نظر المحامي:** وتتناول عملية جمع وتحليل وتفسير وعرض كافة الجوانب المالية من الناحية القانونية بشكل واضح وموجز باعتبار خبير في محكمة قانونية.
- 3- **وجهة نظر محققي عمليات الغش والاحتيال:** وتتناول تطبيق المهارات والقدرات التي يمتلكها المحقق وقدرته على التطبيق والتحليل من جعل القضايا المالية تفي بالموصفات والمعايير التي تطلبها المحكمة.

### مفهوم المحاسبة الإبداعية ودوافع الإدارة لإستخدامها

تعتبر المحاسبة الإبداعية بما تحتويها من ممارسات قائمة على إستغلال بعض المعالجات التي تملئها الإجراءات والسياسات المحاسبية، بهدف تغيير واقع ما تصوره القوائم المالية المنتجة، من خلال بعض الإجراءات المحاسبية والمرونة التي تحملها المعايير المحاسبية المعمول بها بهدف التلاعب الرقمي في البنود الواردة في القوائم المالية عن طريق القيام بإدخال حركات وهمية في أنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة، واستحداث آليات

معينة لإخفائها، مما يؤدي إلى تصوير قوائم مالية لا يعكس محتواها الإعلامي الواقع الفعلي لمنظمة الأعمال (Belkaoui 2019 p: 59).

ويشير (Yadav 2014 p: 66) إلى أن السلوكيات المترجمة عبر الممارسات التي تنتهجها الإدارات المختلفة مستمدة من مجموعة عناصر، يُعتبر المحتوى المعلوماتي الذي ينقله مضمون نظرية الوكالة إحداها، لذا فقد تعتمد الإدارة إلى نشر قوائم مالية ينقل محتواها الإعلامي معلومات من شأنها أن تزيد من قدرة مستخدميها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، في حين قد تلجأ الإدارة إلى التلاعب بما يتم نشره من معلومات مالية بهدف تحسين صورتها أمام الملاك وأصحاب المصالح.

وعرفت المحاسبة الإبداعية بأنها عملية تضمن للمنظمات تحقيق نوع من الشفافية في التقرير عن القوائم المالية المنشورة من خلال الاستفادة من المرونة التي توفرها المعالجات المحاسبية للتلاعب بالأرقام المالية والتي تعكس توقعات الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية (التكريتي 2019، ص 13).

وتعرف المحاسبة الإبداعية بأنها استخدام المعرفة بالمحاسبة للتأثير على الأرقام المبلغ عنها، في حين تبقى ضمن اختصاص القواعد المحاسبية والقوانين، بحيث بدلا من إظهار الأداء الفعلي أو موقف المنظمة، فإنها تعكس ما تريد الإدارة أن تحبب المساهمين وأصحاب المصلحة، فهي تقنية يلجأ إليها المحاسبون في منظمات الأعمال تقوم على إستغلال معرفتهم في المبادئ والفروض المحاسبية والتشريعات التي يحكم إليها القطاع بهدف تقديم حلول ومعالجات للأرقام المالية المجمعة بحسابات المنظمة والتي تصورها القوائم المالية (Parfet 2015 p: 480).

ويرى الباحث أن المحاسبة الإبداعية بأنها مجموعة من الممارسات التي تستهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية لتحقيق أغراض معينة تخدم مصالح فئة أو أكثر من أصحاب المصالح في البنك، وتنطوي على تعمد انتخاب التقديرات والسياسات المحاسبية التي تؤمن تغيير المعلومات المالية بما ينسجم والأغراض المرجوة، وذلك من خلال القيام ببعض الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب

بالأرقام الواردة في القوائم المالية، حيث يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات البنك.

وفيا يلي بعض الدوافع والمحفزات التي تدفع الإدارات المختلفة لإستخدام مفهوم المحاسبة الإبداعية وتوظيف أساليبها وممارساتها تتمثل بما يلي:

**1- التهرب الضريبي:** يُعد التهرب الضريبي أحد الدوافع إلى توظيف أحد أساليب المحاسبة الإبداعية، والتي عادة ما تكون مقرونة بموافقة مُلاك المنظمة وبالتعاون مع المدقق الخارجي لها، ومن الأمثلة على التهرب الضريبي، الإغفال المتعمد للمدقق الخارجي عن الطريقة التي يتم بموجبها قيد المصاريف الرأسمالية، إذ قد تلجأ الإدارة إلى إعتبار المصاريف الرأسمالية على إنها مصاريف جارية، بهدف تخفيض صافي الربح المتحقق لفترة مالية معينة، مما يعني بالضرورة إنخفاض قيمة الضرائب المترتبة على المنظمة (Rodgers 208p|2017).

**2- الحصول على تمويل أو المحافظة عليه من خلال تحسين سعر السهم:** تلجأ بعض المنظمات إلى الحصول على التمويل اللازم لتفي بإحتياجاتها التشغيلية والإستثمارية وسداد التزاماتها، الأمر الذي يدفعها في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين نتيجة النشاط والموقف المالي لها، وخاصة في حال كون المتحقق من الإيرادات لا يفي بسداد الالتزامات وتحقيق شروط التمويل المفروضة عليها من المنظمات المانحة لها (خليفه، 2013، ص 121).

**3- تحقيق المكاسب الشخصية للمديرين:** تعتبر المكاسب الشخصية من أهم الدوافع الرئيسية لإستخدام ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية، إذ ينطوي عليها تعاون مدقق الحسابات مع إدارة منظمات الأعمال لتحقيق مصالح شخصية تكون بالعادة على حساب المنظمة وذوي المصالح والإقتصاد والمجتمع ككل كما ظهر بشكل واضح خلال الأزمة العالمية الأخيرة (Phillips etal 2013p:492).

**4- التأثير الإيجابي على سمعة منظمة الأعمال:** ويقصد بها تحسين الموقف المالي والتنافسي لمنظمة الأعمال من خلال ما يتناقله مستخدمي القوائم المالية عن المنظمة في الأسواق الأمر الذي يساعد في زيادة الحصة السوقية والمقدرة التنافسية ودعم نموها وإستمرارها، وبالتالي

زيادة شريحة المتعاملين مع المنظمة من خلال ما يتم تناقله من معلومات إيجابية سواء تتعلق بالأداء أو غيره (Gaetan & Stolowy 2013 p: 41).

### القوائم المالية

القوائم المالية هي تقارير تحتوي إما على مجموعة كاملة أو موجزة من البيانات المالية والتي تغطي فترة زمنية معينة، والحد الأدنى لمكونات التقرير المالي هي القوائم المحاسبية لجميع التقارير والكشوفات والقوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل النظام المحاسبي لغرض إظهار نتائج الأعمال خلال الفترة المالية وحقوق المالكين وتصوير الوضع المالي للشركة في نهاية الفترة المالية، وهذه القوائم تتضمن أربع قوائم رئيسية هي: (أبو نصار والخلايلة، 2017، ص 33-35)

- 1- قائمة المركز المالي العمومية ( قائمة المركز المالي): وهي تبين قائمة المركز المالي المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات فترة زمنية معينة.
- 2- قائمة الدخل (نتيجة الأعمال): وهي تبين قائمة الدخل أو نتيجة العمليات والأنشطة التشغيلية وهي تفسر- بعض التغيرات التي تطرأ على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين قائمة المركز المالي أول المدة وآخرها.
- 3- قائمة التدفقات النقدية: هي تبين قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات وهي تشتمل تدفقات تأتي من أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية.
- 4- قائمة حقوق المساهمين: وهي تمثل قائمة حقوق الملكية لعمليات رأس المال لأصحاب المشروع وتشتمل على الأسهم العادية بقيمتها الاسمية والاحتياطات القانونية والاختيارية وعلاوة الإصدار لأسهم عادية وكذلك الأرباح المحتجزة غير الموزعة وقد تشتمل على قيمة الأسهم الممتازة.

### الدراسات السابقة

## - دراسة حمادة (2010). بعنوان: أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تعرف مفهوم موثوقية المعلومات المحاسبية وخصائصها. ومن ثم التعرف مفهوم الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ومكوناتها من ضوابط تنظيمية، وضوابط الرقابة على الوصول، وضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات، وضوابط توثيق وتطوير النظام. كما هدفت الدراسة إلى التعرف رأي مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة دمشق حول أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال أداة الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة وزعت على مكاتب مراجعة الحسابات في مدينة دمشق، وقد تضمنت الاستبانة الضوابط الرقابية العامة الأربعة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المتمثلة في الضوابط التنظيمية - وضوابط الرقابة على الوصول - وضوابط أمن وحماية الملفات - وضوابط تطوير وتوثيق النظام؛ وذلك من حيث أثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات. وقد تكونت عينة الدراسة جميع مكاتب مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة دمشق وعددها (87) مكتب، وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً كبيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ترتيبها تنازلياً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حسب درجة أثرها في موثوقية المعلومات المحاسبية كما يلي:

1- لضوابط الرقابة على توثيق وتطوير النظام أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

2- لضوابط الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

3- لضوابط الرقابة على أمن وحماية الملفات لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

4- لضوابط الرقابة على الوصول لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر متوسط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

هدفت دراسة (Matarenh 2015) إلى بيان أهمية تصميم أخلاقيات مهنة المحاسبة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية التزام مدقق الحسابات بالأمانة وعدم انحيازه لمصلحته الشخصية ومراعاته لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق. كما أظهرت أهمية امتلاك مدقق الحسابات للقدرات التي تؤهله على ممارسة أعمال التدقيق وفق المعايير المحاسبية الدولية في موضوع الإفصاح والإبلاغ في القوائم المالية.

هدفت دراسة (Nkama and Onoh 2016) إلى بيان العلاقة بين المحاسبة الجنائية وبين حوكمة الشركات، وقد تبين أن هناك علاقة كبيرة وذات دلالة إحصائية إيجابية حول تطبيقات المحاسبة الجنائية وبين حوكمة الشركات وهذه العلاقة تم قياسها بأداء مجلس الإدارة، وتبين أن تطبيقات المحاسبة الجنائية يترتب عليه وجود إمكانية الكبيرة في تحسين وتطوير أداء إدارة الشركات من خلال القيام بتعزيز وتحسين مستوى الأداء الذي يقوم به مجلس إدارة الشركة.

هدفت دراسة خليل، (2017) إلى التعرف على دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية وذلك من خلال دراسة اختبارية، وتوصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية يتطلب القيام بمعرفة متطلبات ممارسة المراجعة القضائية وأنه من الأفضل ممارسة المراجعة القضائية من خلال احد المراجعين القضائيين الخارجيين المستقلين، وذلك لكي يمكن ممارستها كمراجعة قضائية كاملة مستقلة بعيدة عن أية ضغوط أخرى سواء كانت خارجية أو داخلية.

هدفت دراسة محمد، (2018) إلى التعرف على دور المراجعة القضائية في إكتشاف حالات الغش بمنظمات الأعمال، وقد توصلت إلى أن الإجراءات التنظيمية المتبعة في المراجعة القضائية تسهم بالكشف عن الأشخاص وعن العمليات التي يوجد شك في عدم مشروعية وقانونيتها، وتبين أن المراجعة القضائية تساعد على تقييم مدى الكفاءة والفعالية في الإجراءات المتبعة في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها من صون وحماية الأصول في الشركات السودانية وبيان مدى الإلتزام بالقوانين والسياسات التي لها علاقة بهذا النظام. وتوصلت دراسة التكريتي (2019) إلى وجود أثر الممارسة المحاسبية الإبداعية على التهرب الضريبي، وكانت قيمة معامل الارتباط الكلي دالة إحصائياً وتدل على درجة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتبين أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الممارسات قد تراوحت بين المستوى المرتفع والمتوسط.

#### ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

إن ما يميز البحث الحالي أن اغلب الدراسات السابقة هدفت إلى توضيح طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ودرجة تأثيرها على القوائم المالية والقليل منها تناول هذه الممارسات في إطار المراجعة القضائية، في حين حاول ابحث الحالي توضيح الجوانب المتعلقة بالتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية.

**منهج البحث:** يعتبر البحث من الأبحاث الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي والتحليلي.

#### مجتمع البحث والعينة

يتكون مجتمع البحث من جميع البنوك المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (23) بنكاً، حسب ما ورد في التقرير الشهري لبورصة عمان، لشهر شباط من العام 2017، وهي (العربي، الإسكان، المال الأردني، الأهلي الأردني، الأردن، الاستثمار العربي، الاتحاد، القاهرة عمان، الأردني الكويتي، الإسلامي الأردني، التجاري، العربية المصرفية، الأردني للاستثمار، الكويت الوطني، العربي الإسلامي الدولي، عودة، لبنان والمهجر، سوستيه جنرال، سيتي بنك، العقاري المصري، HSBC، ستاندر تشارترد، الرافدين).

أما وحدة التحليل فهي المستشارين الماليين وأعضاء لجان التدقيق، ومدققي الحسابات الداخليين والمديرين الماليين العاملين في البنوك المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وفروعها المنتشرة في كافة المحافظات الأردنية.

وبخصوص عينة الدراسة فتم اختيارها بالأسلوب العشوائي من خلال توزيع الاستبانات في هذه البنوك، وبمعدل (4) استبانات في كل بنك من هذه البنوك بفروعها المنتشرة في محافظات الأردن، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (92) استبانة. وقد تم استرداد (75) استبانة وبنسبة (81.5%) من إجمالي الاستبانات الموزعة تم إخضاعها للتحليل الإحصائي.

### مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية، مثل كتب الإدارة والمواد العلمية والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع التدقيق القضائي والمحاسبة الإبداعية، كذلك المصادر الأولية من خلال تطوير استبانة لموضوع البحث الحالي، وتم التأكد من قدرتها على قياس المتغيرات، فانه تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي حيث بلغ (88.4%) وهي نسبة جيدة جدا يعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث الحالية.

### الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لاختبار الفرضيات.

### تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

الجدول التالية تبين استجابات عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بكل متغير من متغيرات التدقيق القضائي، وكذلك المتعلقة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية.

الجدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير متطلبات ممارسة

### التدقيق القضائي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
1	هناك سياسات وإجراءات تلزم المدقق القضائي بالموضوعية والنزاهة تساعده في التعامل مع القضايا القانونية	3.743	.7168	مرتفعة	7
2	يلتزم المدقق القضائي بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر الاستقلالية للتعامل مع القضايا القانونية	3.548	.7054	متوسطة	10
3	يلتزم المدقق القضائي بالسرية والسلوك المهني عند التعامل مع القضايا القانونية	3.756	.5996	مرتفعة	5
4	يلتزم المدقق القضائي بالحصول على الإقرارات السنوية التي تبين أنه ملم بسياسات وإجراءات التدقيق المتعلقة بالقضايا القانونية	3.646	.8221	متوسطة	9
5	يلتزم المدقق القضائي بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية	3.951	.6066	مرتفعة	1
6	هناك إجراءات تأديبية موثقة خاصة بالقضايا القانونية	3.743	.6631	مرتفعة	6
7	يمتلك المدقق القضائي قدرة على تجنب العلاقات والمصالح المادية التي تعرضهم لهيمنة الآخرين	3.902	.6208	مرتفعة	2
8	تنوافر لدى المدقق القضائي الأمانة والاستقامة من الناحية الذهنية للتعامل مع القضايا القانونية	3.768	.7420	مرتفعة	4
9	يلتزم المدقق القضائي بمدونة سلوك أخلاقي يتم تطبيقها عند اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.853	.7048	مرتفعة	3
10	يمتلك المدقق القضائي المعرفة الكافية التي تساعده على التعامل مع القضايا القانونية	3.707	.7112	مرتفعة	8
<b>متغير متطلبات ممارسة التدقيق القضائي</b>		<b>3.762</b>		<b>مرتفعة</b>	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول (1) أن المتوسط الحسابي لمتغير (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي) بلغت (3.762)، وتراوحت ما بين (3.951 - 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " يلتزم المدقق القضائي بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وانحراف معياري بلغ (0.6066). وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أنه " يلتزم المدقق القضائي بتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر الاستقلالية للتعامل مع القضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وانحراف معياري بلغ (0.7054). وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

## الجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
11	يتم وضع سياسات وإجراءات لتطوير المدقق القضائي مهنيًا للتعامل مع القضايا القانونية	3.561	.8329	متوسطة	7
12	هناك سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية	3.558	.7054	متوسطة	8
13	هناك سياسات وإجراءات تتعلق بحصول المدقق القضائي على مؤهلات تؤهله لممارسة دوره في التعامل القضايا القانونية	3.756	.5996	مرتفعة	5
14	يتم تنظيم دورات وبرامج تدريبية منتظمة داخلية أو خارجية لتطوير قدرات المدقق القضائي المهنية	3.656	.8221	متوسطة	6
15	هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية	3.951	.6066	مرتفعة	1
16	هناك سياسات وإجراءات لضمان التأهيل المهني المستمر والنشاطات التدريبية الخاصة بالقضايا القانونية	3.756	.6769	مرتفعة	4
17	هناك سياسات وإجراءات تبين المؤهلات الضرورية لترقية المدقق القضائي	3.902	.6208	مرتفعة	2
18	يتم إسناد مسؤولية التطوير المهني للمدقق القضائي إلى شخص أو مجموعة أشخاص يتمتعون بصلاحيات مناسبة لتحسين الأداء القضائي	3.768	.7420	مرتفعة	3
متغير الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي		3.736		مرتفعة	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن المتوسط الحسابي لمتغير (الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي) بلغ (3.736). وتراوح ما بين (3.951 - 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن "هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.951)، وانحراف معياري بلغ (0.6066) وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن "هناك سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ

(3.558) وبنحرف معياري بلغ (7054). وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (متوسطة).

### الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية لمتغير الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي

المرتبة	الأهمية النسبية	الانحرافات المعيارية	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
3	مرتفعة	.6985	3.865	تتوافر لدى المدقق القضائي الكفاءة والعناية المهنية المناسبة والمهارات الفنية المتعلقة بالقضايا القانونية	19
8	مرتفعة	.7112	3.707	لدى المدقق القضائي الحياد والتحرر من المؤثرات غير المهنية التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	20
9	مرتفعة	.6972	3.695	يملك المدقق القضائي المعرفة والخبرة والقدرة على التعامل مع القضايا القانونية	21
6	مرتفعة	.6903	3.768	لدى المدقق القضائي معرفة تامة ودراية جيدة بأعمال التدقيق القضائي	22
10	متوسطة	.7054	3.548	لدى المدقق القضائي سعة الإطلاع بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية	23
5	مرتفعة	.5730	3.768	يملك المدقق القضائي اللباقة وسرعة البديهة ومعرفة بالقضايا القانونية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	24
7	مرتفعة	.8238	3.707	لدى المدقق القضائي قدرة على تقديم المعلومات الهامة بطريقة عادلة وصادقة حول ممارسات المحاسبة الإبداعية	25
1	مرتفعة	.5211	4.000	يملك المدقق القضائي التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية	26
4	مرتفعة	.6747	3.804	لدى المدقق القضائي قدرة على تجنب العلاقات التي تعرضهم هيمنة أطراف أخرى	27
2	مرتفعة	.6208	3.902	لدى المدقق القضائي قدرة على متابعة التطورات والاتجاهات الحديثة بالتشريعات والقوانين المتصلة بالقضايا القانونية	28
	مرتفعة	3.776		الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لمتغير الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) بلغ (3.776). وتراوحت ما بين (4.000 - 3.548) وأن العبارة التي تنص على أن " يملك المدقق القضائي التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية " هي الأعلى بين متوسطات

الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.000)، وبانحراف معياري بلغ (0.5211). وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن " لدى المدقق القضائي سعة الإطلاع بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.548) وبانحراف معياري بلغ (0.7054). وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

**الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية**

المرتبة	الأهمية النسبية	الانحرافات المعيارية	الوسط الحسابي	الفقرات	ت
1	مرتفعة	.6242	3.926	يسهم التدقيق القضائي في جعل المعلومات المحاسبية ملائمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	29
4	مرتفعة	.5824	3.792	يساهم التدقيق القضائي في احتواء التقارير المالية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	30
6	مرتفعة	.7338	3.743	يساهم التدقيق القضائي بتوفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	31
8	مرتفعة	.6793	3.695	تمتع المعلومات المقدمة من المدقق القضائي بالشمولية والفاعلية والكفاءة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	32
7	مرتفعة	.5813	3.695	يسهل احتواء تقارير التدقيق القضائي على معلومات قابلة للمقارنة عملية الدراسة والتحليل والتنبيؤ واتخاذ القرارات المتعلقة بممارسات المحاسبة الإبداعية	33
11	متوسطة	.8128	3.609	توفر التغذية الراجعة من التدقيق القضائي في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	34
2	مرتفعة	.6164	3.878	يساهم إتباع المدقق القضائي لسياسات محاسبية غير متحيزة إلى إنتاج بيانات ومعلومات محاسبية صادقة تقلل من آثار المحاسبة الإبداعية	35
9	مرتفعة	.6608	3.694	تتوقف كفاءة تقارير الإبلاغ المالي في خدمة مستخدميها بمقدار خلوها من التحيز الخاص بالمدقق القضائي الذي قام بإعدادها	36
3	مرتفعة	.6180	3.841	قدرة المدقق القضائي على التحقق من مصداقية البيانات المالية المدونة في التقارير المالية ترجع إلى تأهيله العلمي والعملية	37
10	متوسطة	.7238	3.658	يؤدي تقيد المدقق القضائي في الأنظمة والتعليقات المالية إلى التخفيف من نتائج أساليب المحاسبة الإبداعية	38

39	يؤدي الثبات في استخدام الطريقة المحاسبية والمعرفة القضائية المناسبة إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	3.780	.6853	مرتفعة	5
الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية		3.755	مرتفعة		

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية) بلغ (3.755) وتراوح ما بين (3.926 - 3.609) وأن العبارة التي تنص على أن "يسهم التدقيق القضائي في جعل المعلومات المحاسبية ملائمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.926)، وبانحراف معياري بلغ (0.6242). وقد كانت أهميتها النسبية (مرتفعة). كما تشير النتائج إلى أن العبارة التي تنص على أن "توفر التغذية الراجعة من التدقيق القضائي في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.609) وبانحراف معياري بلغ (0.8128). وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة (مرتفعة) أيضاً.

**نتائج اختبار فرضيات الدراسة**

تم اختبار الفرضيات، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وكانت النتائج على النحو الآتي:

**أولاً: النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية:**

وتنص على أنه: "لا يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المراجع القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

#### الجدول (7): نتائج معاملات الارتباط لنموذج الانحدار المتعدد

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	النموذج Model
معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		
.858	.736	.719	.15387	1

يبين الجدول (7) أن قيمة العلاقة بين الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية وبين التدقيق القضائي التي تم استخدامها في التنبؤ بقيمة هذا الأثر (R) قد بلغت (0.858). وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى علاقة إيجابية طردية، ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) قد بلغت (0.736) وهي تشير إلى أن التدقيق القضائي يفسر من التغير أو التباين الحاصل في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية بقيمة النسبة المذكورة، كما يمكن استخدام قيمة ( $R^2$ ) المعدلة والتي تأخذ بالحسبان عدد المتغيرات المستقلة لتصبح نسبة معامل التحديد المعدل (0.382). وتعتبر القيمة المتبقية من أي من النسبتين تعود أو ترتبط بعوامل أخرى قد تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. أما فيما يتعلق بنتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار دلالة نموذج الانحدار يبين الجدول التالي (8) النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الاختبار:

الجدول (8): اختبار دلالة نموذج الانحدار

مصدر التباين Model	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F	مستوى الدلالة Sig.
الانحدار Regression	5.037	3	1.679	6.821	.000
البواقي Residual	1.799	72	.025		
الكل Total	6.837	75			

كما يبين الجدول التالي (9) نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطي المتعدد والمتعلقة بنموذج التنبؤ الذي يمكن التوصل إليه من خلال متغيرات التدقيق القضائي:

الجدول (9): اختبار تحليل معاملات (Coefficients) معادلة الانحدار

مستوى الدلالة Sig. t	قيمة t المحسوبة	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	المتغيرات المستقلة / المعاملات
		B	الخطأ المعياري Std. Error	المعاملات المعيارية (Beta)	
.148	1.461	.606	.415		الحد الثابت (.606)

.000	6.323	.934	.148	.816	متطلبات ممارسة التدقيق القضائي
.001	4.591	.529	.127	.320	الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي
.000	3.497	.466	.083	.336	الصفات التي يجب توفرها في المراجع القضائي

تشير بيانات الجدول السابق (9) إلى اختبار  $t$  المستخدم في اختبار فرضية تقاطع خط الانحدار (الحد الثابت) والتي تشير إلى أن خط الانحدار يمر بنقطة الأصل أم يقطع محور الصادات عند نقطة معينة (الحد الثابت)، إذ يتبين من خلال قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.000) رفض الفرضية الصفرية والتي تشير إلى أن قيمة الحد الثابت لا تساوي صفراً، وعليه فإن خط الانحدار لا يمر بنقطة الأصل، ولذلك فإن التدقيق القضائي يؤثر في المتغير التابع وهو الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، ومن هنا يتم الاستنتاج بأهمية التدقيق القضائي في إيجاد نموذج معادلة للتنبؤ بقيم الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية) وعليه يمكن اختبار فرضيات الدراسة وكانت النتائج على النحو الآتي:

**أولاً: اختبار الفرضية الرئيسة:** يبين الجدول (8) أن قيمة  $F$  المحسوبة قد بلغت (6.821) وهي قيمة دالة إحصائية لان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يعني رفض فرضية الدراسة الصفرية الرئيسة وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى انه يوجد أثر للتدقيق القضائي بمتغيراته (متطلبات ممارسة التدقيق القضائي، الإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي، الصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي) في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية.

**ثانياً: اختبار الفرضية الأولى:** يبين الجدول (9) أن قيمة  $t$  المحسوبة قد بلغت (6.323) بمستوى دلالة (0.000). وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من 0.05 مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الأولى وقبول البديلة وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (0.816) وهي قيمة دالة إحصائية.

**ثالثاً: اختبار الفرضية الثانية:** يبين الجدول (9) أن قيمة  $t$  المحسوبة قد بلغت (4.591) بمستوى دلالة (0.001) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أكبر من 0.05 مما يشير إلى رفض فرضية الدراسة الصفرية الثانية وقبول البديلة، وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (0.520) وهي دالة إحصائياً.

**رابعاً: اختبار الفرضية الثالثة:** يبين الجدول (9) أن قيمة  $t$  المحسوبة قد بلغت (3.497) بمستوى دلالة (0.000) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة 0.05 يتبين أن مستوى الدلالة المحسوب كان أقل من 0.05 مما يشير إلى قبول فرضية الدراسة الصفرية الثالثة وبالتالي الاستنتاج بوجود أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية، كما يبين الجدول أن قيمة المعامل المعياري (Beta) قد بلغ (0.466) وهي قيمة دالة إحصائياً.

### التائج

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. كما أظهرت المتوسطات الحسابية أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وقد تبين أن التدقيق القضائي يساهم في جعل المعلومات المحاسبية ملائمة للأطراف المختلفة ويحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وإن إتباع المدقق القضائي لسياسات محاسبية غير متحيزة يساهم في إنتاج بيانات ومعلومات محاسبية صادقة تقلل من آثار المحاسبة الإبداعية، إضافة إلى أنه تبين أن قدرة المدقق القضائي على التحقق من مصداقية البيانات المالية المدونة في التقارير المالية ترجع إلى تأهيله العلمي والعملي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليل، (2017) التي توصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية ينبغي أن يتم من خلال أحد المراجعين

القضائيين الخارجيين المستقلين، وذلك لكي يمكن ممارستها كمراجعة قضائية كاملة مستقلة بعيدة عن أية ضغوط أخرى سواء كانت خارجية أو داخلية.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية، فقد تبين ما يلي:

1- أظهرت النتائج وجود أثر لمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. وبينت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة خليل، (2017) التي توصلت إلى أن ممارسة المراجعة القضائية يتطلب القيام بمعرفة متطلبات ممارسة المراجعة القضائية. وتبين أن المدقق القضائي في البنوك يلتزم بقواعد وأخلاقيات المهنة التي يفرضها التعامل مع القضايا القانونية، ويلتزم أيضا بمدونة سلوك أخلاقي يتم تطبيقها عند اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، كذلك تبين أن المدقق القضائي يمتلك قدرة على تجنب العلاقات والمصالح المادية التي تعرضهم لهيمنة الآخرين، وأنه تتوافر لديه الأمانة والاستقامة من الناحية الذهنية للتعامل مع القضايا القانونية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Matarenhí 2015) التي توصلت إلى أهمية التزام مدقق الحسابات بالأمانة وعدم انحيازه لمصلحته الشخصية ومراعاته لكرامة المهنة وعدم القيام بأي عمل يسئ لسمعة مهنة التدقيق.

2- أظهرت النتائج وجود أثر للإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. وبينت المتوسطات الحسابية أن استجابات عينة الدراسة كانت مرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد، (2018) التي توصلت إلى أن الإجراءات التنظيمية المتبعة في المراجعة القضائية تساهم بالكشف عن الأشخاص وعن العمليات التي يوجد شك في عدم مشروعيتها وقانونيتها. وقد تبين أن هناك خطة مصممة لاحتياجات المدقق القضائي لكل عملية وفق موازنة الوقت والمهارات الشخصية التي تتطلبها القضايا القانونية، وهناك سياسات وإجراءات أيضا تبين المؤهلات الضرورية لترقية المدقق القضائي، وتبين أنه يتم إسناد مسؤولية التطوير المهني للمدقق القضائي إلى شخص أو مجموعة أشخاص يتمتعون بصلاحيات مناسبة لتحسين الأداء القضائي، كما تبين أنه يوجد سياسات وإجراءات لضمان التأهيل المهني المستمر

والنشاطات التدريبية الخاصة بالقضايا القانونية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد، (2018) التي بينت أن المراجعة القضائية تساعد على تقييم مدى الكفاءة والفعالية في الإجراءات المتبعة في نظام الرقابة الداخلية المعمول بها من صون وحماية الأصول في الشركات السودانية وبيان مدى الإلتزام بالقوانين والسياسات التي لها علاقة بهذا النظام. 3- أظهرت النتائج وجود أثر للصفات التي يجب توفرها في المدقق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية الأردنية. وبينت المتوسطات الحسابية أن استجابات العينة كانت مرتفعة، وقد تبين أن المدقق القضائي يمتلك التأهيل العلمي والمهارات الفنية والإدراكية المتعلقة بالقضايا القانونية ولديه قدرة على متابعة التطورات والاتجاهات الحديثة بالتشريعات والقوانين المتصلة بالقضايا القانونية، كما تبين أن لدى المدقق القضائي الكفاءة والعناية المهنية المناسبة والمهارات الفنية المتعلقة بالقضايا القانونية ولديه قدرة على تجنب العلاقات التي تعرضهم لهيمنة أطراف أخرى. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Matarenh 2015) التي توصلت إلى أهمية امتلاك مدقق الحسابات للقدرات التي تؤهله على ممارسة أعمال التدقيق.

### التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

أولاً: ضرورة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات ممارسة التدقيق القضائي لدورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال زيادة الاهتمام بالجوانب الآتية:

1- تطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بعنصر- استقلالية المدقق القضائي للتعامل مع القضايا القانونية.

2- حصول المدقق القضائي على الإقرارات السنوية التي تبين أنه ملم بسياسات وإجراءات التدقيق المتعلقة بالقضايا القانونية.

3- التأكيد على أهمية امتلاك المدقق القضائي المعرفة الكافية التي تساعد على التعامل مع القضايا القانونية.

4- إيجاد سياسات وإجراءات تلزم المدقق القضائي بالموضوعية والنزاهة تساعده في التعامل مع القضايا القانونية.

ثانيا: ضرورة اهتمام البنوك التجارية الأردنية بالإجراءات التنظيمية للتدقيق القضائي التي تسهم في زيادة وتوسيع خبرات المدقق القضائي وتعزز من قدراته في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- إيجاد سياسات وإجراءات لتقويم أداء المدقق القضائي حول القضايا القانونية.
- 2- وضع سياسات وإجراءات لتطوير المدقق القضائي مهنيًا للتعامل مع القضايا القانونية.
- 3- تنظيم دورات وبرامج تدريبية منتظمة داخلية أو خارجية لتطوير قدرات المدقق القضائي المهنية.

4- وضع سياسات وإجراءات تتعلق بحصول المدقق القضائي على مؤهلات تؤهله لممارسة دوره في التعامل القضايا القانونية.

ثالثا: تركيز البنوك التجارية الأردنية على التوسع في إكساب المدقق القضائي للمهارات والمعارف والصفات التي ينبغي امتلاكها لأثرها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال ما يلي:

- 1- إطلاع المدقق القضائي بكل ما يتعلق بالقضايا القانونية.
- 2- التأكيد على أهمية امتلاك المدقق القضائي للمعرفة والخبرة والقدرة على التعامل مع القضايا القانونية.

3- تعزيز توجهات المدقق القضائي نحو الأخذ بمبدأ الحياد والتحرر من المؤثرات غير المهنية التي تحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

4- تقديم المعلومات الهامة التي يحتاجها المدقق القضائي بطريقة عادلة وصادقة لتعزيز قدرته على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

## قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية

- حمادة (2010). أثر الضوابط الرقابية العامة لتنظيم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.
- أبو نصار، محمد، والخلايلة، محمود، (2017). مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية، عمان: دار وائل للنشر والطباعة والتوزيع.
- التكريتي، علي فؤاد، (2019)، أثر المحاسبة الإبداعية على التهرب الضريبي من وجهة نظر الهيئة العامة للضرائب، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- جميل، رافي نزار، (2012). الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- خليل، محمد احمد إبراهيم، (2017)، تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الأعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية دراسة اختبارية، مجلة المحاسبة والمراجعة، 1 (3): 197-236.
- خليفة، محمد، (2013)، "إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية"، دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1(2): 123-130.
- السيسي، نجوى، (2016)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، ص 33-88.
- محمد، نوال علي الإمام، (2018)، دور المراجعة القضائية في اكتشاف الغش بمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية علي ديوان المراجع القومي بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة النيلين، السودان.

## المراجع باللغة الأجنبية

- Belkaoui A. R. (2019) "Accounting Theory" Thomson Learning London.
- Bressler Linda (2010) The Role of forensic accountants in fraud investigations: Importance of attorney and judges perceptions **Journal of Finance and Accountancy** 9(1): 1-9.
- Gaetan B. & Stolowy H (2013) "Accounts Manipulation : A Literature Review and Proposed Conceptual Framework" **Review of Accounting and Finance** 3(1): 51-72.
- Matarenh Zeyad (2015) **Design Ethics of the Accounting Profession to Reduce the Effects of Creative Accounting on the Reliability of Financial Statements Issued by the Jordanian Public Shareholding Companies** Phd Theses Jinan University Lebanon.
- Nkama N. and Onoh J. O. (2016). Forensic Accounting and Board Performance in the Nigerian Banking Industry. **Journal of Accounting and Financial Management** 2 (2) : 29-41.
- Parfet W (2015). Commentary: Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective **Accounting Horizons** 14 (4) : 481-488.
- Phillips J. & Pincus M. & Rego S. (2013); " Earning Management: New Evidence Based on Deferred Tax Expense" **The Accounting Review** 78 (2) : 491-521
- Popoola Oluwatoyin Muse Johnson Ayoib Che Ahmad & Rose Shamsiah Samsudin (2014) Forensic Accounting Knowledge and Mindset on Task Performance Fraud Risk Assessment **International Journal of Business and Management**; 9(9) : 119- 134.
- Rodgers Paul (2017) **Financial Analysis** Managerial Chartered Institute of Management Accountants USA.
- Stanbury J. & Paley-Menzies C. (2010). **Forensic Futurama: Why Forensic Accounting Is Evolving**. Retrieved from <http://Www.Aicpa.Org>.